العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية

د. غسان سلامة

- ١ -

ربما كان بالامكان اعادة كتابة تاريخ منطقتنا المعاصر من زاوية الاصطدام المستمربين نظرتنا إلى انفسنا ونظرة الآخرين الينا. لقد كان العرب يسعون، بأشكال وتيارات شتى، خلال العقود الثلاثة المنصرمة، إلى تثبيت هويتهم القومية بناتج كان في معظم الأحيان رفضا للحدود الحالية بين الدول العربية. فالنزعات الانفصالية رافقت بصورة حثيثة التوجهات الاتحادية. وفي الوقت الذي اقترب فيه السودان من مصر، نشأت حركة انفصالية مسلحة في جنوب الأول، وفيما كانت وحدة اليمن مطلب اليمنيين جميعاً المعلن، استقر اليمن على دولتين، احداهما مهددة حتى اليوم بحرب أهلية. وهذه أيضاً حال لبنان وربما غداً حال غيره من دول العرب. كان الاتحاد كالانفصال هدفاً نابعاً من نظرة للذات، ضيقة حينا، واسعة حينا آخر، محددة للبعض منفلشة للبعض الآخر وكان هذا الهدف اجمالاً يشكك في شرعية الكيانات القائمة من منطلق عدم مشاركة الشعوب في تحديدها. فمنها من قال بأنه ألحق بغيره دون سبب، ومنها من رأى انه فصل عن أجزاء منه بلا مبرر. وكان الشعور مشوبا دائماً باحباط مزعج وكأن شعوب المنطقة حشرت في كيانات كما يرغم بعضنا على ارتداء ثياب ليست له فهي إما أكبر منه وإما ضيقة لجسمه.

غير ان تياراً أساسياً استطاع فرض هيمنته على القسم الأكبر من الفكر السياسي العربي المعاصر، الا وهو التيار القومي العربي. وكانت تجربة البعث وحركة القوميين العرب، وفوق أي شيء، التجربة الناصرية كما عيشت خارج الحدود المصرية، رموزاً بارزة لهذا التيار. وكان على التحركات الانفصالية كما على الوجهات الاتحادية غير المنبثقة عن هذا التيار (كالقومية السورية أو التيار الوحدوي المغربي مثلاً)، ان تحدد نفسها أولاً مقابل مقياس التيار المهيمن. ولا شك ان ربع القرن الذي تبع مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهى سنة

١٩٧٠ (تلك السنة – المنعطف التي تستوجب دراسة بمفردها) حَكَمه إلى حد كبير جيل القوميين العرب، باعطاء هذا التعبير معناه الاوسع.

ولقد أظهر الغرب، الذي هو لليوم مخاطبنا الرئيسي، خلال كل هذه الفترة، وباستثناءات قلتها مثيرة، حساسية شبه مرضية لهذه النظرة التي اختارها العرب لانفسهم، كان يرى فيها خطراً؟ هذا أكيد. وكان يرى أيضاً في هوامشها اعادة نظر عميقة في ترتيب كان هو مهندسه، رفضاً لعمل كان فيه فخوراً (ارساء دول حديثة). وفي عدم القبول بعمل المهندس، أحس (وكان في ذلك مصيبا) ان هناك بداية للتشكيك في قدرة المهندس وفي اولويته من خلال اعادة النظر في اعماله. وكان الغرب (إذا كان هذا التعبير الاجمالي ممكنا) يشدد على شرعية الدول القائمة، على الأقل علنياً. وكان ينظر إلى المنطقة تحت تعبير «الشرق الأوسط»، وأحياناً «الشرق الأدنى وشمال افريقيا»، وأحياناً أخرى «جنوب غرب آسيا وشمال افريقيا» مع افضلية واسعة للتعبير الأول. هذا التعبير ارتبط بذهننا، بمحاولة غربية مستمرة، حقيقية، لضرب الهوية التي اخترناها لانفسنا. وعندما كانوا في الغرب يقولون «شرق اوسط أم أدنى» كنا نجيب بل امة عربية، علماً بأن هذا الخلاف الشكلي كان يخفي، كما ردده كتاب تلك المرحلة، تناقضاً في الجوهر حول هوية المسؤول عن تحديد من نحن.

ولم يرافق رفضنا لتعبير «الشرق الأوسط» اعادة نظر جوهرية بعلاقة التسميات بالجغرافيا. فبقي معظمنا يتحدث عن اميركا الجنوبية واميركا الوسطى وشمال اميركا وجمهورية جنوب افريقيا وامبراطورية افريقيا الوسطى وعن المشرق والمغرب وعن الشرق الأقصى وأحياناً عن الأدنى في الوقت الذي كان «الشرق الأوسط» يشكل بنظرنا بداية عدوان علينا. وكنا، إلى حد ما، محقين في ردة فعلنا. و يجب، في أي حال من الأحوال، ألا نعتبر هذ الصفحات القليلة ردَّ اعتبارٍ لهذا التعبير انما محاولة للنفاذ إلى أسئلة، تتعدى النهج، الذي اثبتت السنوات الماضية انه لغير مصلحتنا.

وقد أعطى محمد حسنين هيكل في مقال له مهم، في مجلة **فورين افيرز** الاميركية، شعوراً محدّثا لهذا النهج بقوله ان التاريخ العربي الحديث يطبعه اساساً صدام بين نظامين متنافسين (A Fued Between Two Rival Systems)[1]. الأول هو «النظام الشرق اوسطي» وقد حملت لواءه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية، وكانت هذه الدولة الأخيرة «المهندس الفعلي للنظام». ويضيف: «قارب هذا النظام منطقتنا بمقاييس جغرافية فرأى فيها مساحة من الأرض ضعيفة المقاومة، تجاور الاتحاد السوفياتي». ورأى مهندسو هذا النظام ان على دول المنطقة ان تجابه الخطر السوفياتي باتحاد تحالفي يشكل همزة وصل بين حلف جنوب شرق آسيا وحلف شمال الأطلسي اللذين يحاصران «الخطر الأحمر». وبموجب هذه النظرة، كان على الدول العربية ان تتحالف مع كل من ايران وتركيا وباكستان واسرائيل نفسها كما مع دول الغرب الكبرى. أما النظام الثاني فيدعوه هيكل «النظام العربي» وهو لا ينظر إلى المنطقة بعين

الجغرافيا بل يتطلع إلى قيام امة «لها مصالح مشتركة واولويات أمنية متمايزة عن تلك التي للغرب» الأخطار المحيقة بها تراها أولاً في اسرائيل «أما الخطر السوفياتي فهو حقيقي ولكنه لا آني ولا مباشر». ولقد اتت احداث السويس سنة ١٩٥٦ لتثبت لدعاة النظرة الثانية صوابية منحاهم حين شاركت اسرائيل في هجوم دولتين استعماريتين على مصر بطريقة تشبه تعلق راكب دراجة بمؤخرة شاحنة تسير صعوداً (والتشبيه لموشي دايان).

ومن ١٩٥٦ إلى ١٩٦٧، كانت المنافسة بين النظامين على أشدها، وكان كل منهما يسعى لتجميع قواه وتركيزها. الأول بالاعتماد على الغرب وعلى دول المنطقة غير العربية المؤيدة للغرب مما أدى، على الأقل، إلى تحييد عدد من الدول، موقعها الحقيقي هو في النظام العربي، وهي «دول النفط المحافظة والحائرة بين تطلعاتها الطبيعية من ناحية ومصالحها من ناحية أخرى». أما النظام الثاني فقد ارتكز أساساً على مصر عبد الناصر وعلى عدد من الدول الأخرى كسورية ومن ثم العراق والجزائر. وقد دعم الاتحاد السوفياتي هذا النظام الذي ارتبط بالثلاثي الهندي–المصري–اليوغوسلافي لتأسيس حركة عدم الانحياز. غير ان ميزان القوى بين النظامين كان هشا باستمرار وكانت نقطة الصدام الرئيسية بينهما هي تحديداً تلك الدول العربية التي التحقت «بالنظام الشرق الأوسطي» بدلاً من عضوية طبيعية لها في «النظام العربي» فعملت لصالح الأول كرأس جسر في قلب العالم العربي: من بغداد الهاشمية إلى يمن الامام إلى لبنان كميل شمعون، في حين شكلت حرب اليمن قمة الصراع. وأتت هزيمة ١٩٦٧ ضربة قوية وجهها نظام إلى آخر اذ تمكن «الشرق الأوسط» من هدم «النظام العربي» فأمضى هذا الأخير بين ٦٧ و٧٣، ست سنوات صعبة. أما حرب ٧٣ فكانت بعثا مؤقتاً للنظام العربي الذي استطاع الاستفادة من تحالفات واسعة دون ان يستطيع العرب غداة الحرب استثمار فرصة ثمينة لاعادة بناء نظامهم على أساس متين. فكانت حرب ٧٣ محطة منفردة لا بداية انطلاقة جديدة شاملة. لذلك عاد نظام الشرق الأوسط، إلى الصدارة وحل محور القاهرة–الرياض–طهران مكان محور القاهرة–دمشق–منظمة التحرير الفلسطينية. وفيما يخص مصر، فان مسارها كان باتجاه الانخراط في نظام كانت اصلب معاديه خلال ربع القرن الماضي. ذلك «ان النظام العربي قد تراجع مذعوراً أمام النظام المنافس»، ولكنه لم يمت بل ان التفاعل القوي في داخله مثال على حيويته. هذه الحيوية لن تؤدي إلى انتصار جديد قبل سنوات عديدة يراها هيكل مليئة بالتحولات المثيرة والازمات. وفي كتابات أخرى أشار هيكل إلى ان نواة «الشرق الأوسط»، كما تريدها واشنطن تتألف من الدول الثلاث المذكورة بالاضافة إلى اسرائيل. والأساس برأيه في السياسة الاميركية، ومنذ ١٩٤٥، هو محاولة عزل مصر عن العالم العربي ولكنها فشلت حتى الآن، والظروف الموضوعية تشير إلى ان فشلها سيستمر. ويأخذ هيكل على عبد الناصر عدم اهتمامه بادخال هوية مصر العربية في ذهن مواطنيه بشكل أشمل واعمق.

ما هو دور الاسلام في كل ذلك؟ يقول هيكل ان التيار الاسلامي عامل اضعاف للنظام العربي، وهو يعبر بذلك عن الموقف الناصري «التقليدي» ان جاز التعبير. فأهمية الدين تتضاءل وهي نابعة من حركة دفاع عن النفس. فالمجتمعات التي تحكمها الديانات قد زالت. و«الثورة الايرانية ثورة وطنية لا دينية».

– ٢ –

لم ينفرد هيكل بالنظر إلى تاريخ المنطقة الحديث بكلام «نظامي» (Systemique- Systemic)، إذ ان عدداً من كتّاب اسرائيل والغرب قد سبقه إلى ذلك ويتمايز هيكل عن هؤلاء جميعاً بمحاولة ابراز صراع ثنائي بين نظامين مختلفين، وهي فكرة جديرة بالنقاش والمتابعة. غير ان السؤال يبقى قائماً حول صوابية نظرة كهذه. والواضح لنا ان هيكل حاول الملاءمة بين اعتبارين سياسيين مختلفين. الأول هو «ناصرية» الكاتب، بمعنى ارتباطه الحميم بقائد عربي طبع بشكل عميق التيار الأساسي في الحركة القومية العربية، والثاني هو ارتباطه بالفكر الغربي اجمالاً وتطلعه إلى لقاء ممكن بين «الناصريين القدامى» والواقع العربي الحالي الشديد الايذاء بهؤلاء. وربما كان الأساس في الحكم على المحاولة «الهيكيلية»، محاولة اعادة وضعها في الاطار الذي تنتسب اليه، وهو «التحليل النظامي» (analyse systemique - System analysis) للعلاقات بين الدول.

«ليس هناك من مصطلح تحوم حوله الاشكالات مثل مصطلح نظام» يقول مرسيل مرل، وهو لا شك مصيب[٢]. ويزداد الأمر تعقيداً عندما نقرأ جوزيف فرنكل يقول ان «التحليل النظامي للعلاقات الدولية ما زال في طفولته»[٣]. نحن اذن أمام منهج بالكاد ينشأ وهو مثقل منذ طفولته بتحديدات شتى. ذلك انه يمكن، من الناحية التقنية، اعتبار أي سلسلة من المتغيرات نظاما: نابوليون او نهر كولومبيا أو الديناصور»[٤]. الواقع ان النظام هو «جملة من العلاقات بين عدد من الوظائف (Functions - Fonctions) يمارسها عدد من اللاعبين (Actors / Acteurs). ما هي هذه العلاقات؟ يتفق الجميع على وجود: أولاً عناصر، ثانياً علاقة بين هذه العناصر. ولكن الاختلاف يبرز واضحاً عند محاولة تحديد هذه العلاقة. ويبدو لنا ان كلا من رينولدز ونيكولسون على صواب عندما يقولان «ان فائدة المصطلح تتضاءل كثيراً ان حددت هذه العلاقة كمجرد علاقة تبعية بين العنصر والآخر. ان النظام، يضيفان، هو سلسلة من الاجزاء في وضع التفاعل (Interaction) بل انهما يذهبان إلى أبعد من ذلك فيقولان «ان تحديد العلاقة بين العناصر المكونة للنظام على هذا الشكل هي أهم بكثير من وجود العناصر نفسها»[٥].

هل يشكل الميدان السياسي نظاما؟ أي دارس للعلوم السياسية يعرف تماماً ان هناك جواباً ايجابياً على

هذا السؤال أصبح تقليدياً، بل أصبح كتابا مدرسياً، هو كتاب ايستون القائل: «لا يختلف النظام السياسي بشيء عن غيره من الانظمة الاجتماعية، ويمكن لذلك دراسته بالطرق نفسها دون أي عائق نظري». ويفرق ايستون بين النظام (System) وبين بيئته (Environment) ويحاول خلق علاقات مبدئية بينهما. فالمجتمع ككل (بجوانبه الاقتصادية والديمغرافية والثقافية الخ...) يشكل بنظره بيئة للنظام السياسي الذي هو أساساً ميدان الصراع على السلطة. أما لاعبو (Actors/Acteurs) هذا النظام فهي الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة.[٦].

هذا بالنسبة للميدان السياسي الداخلي، ولكن المسألة تزداد صعوبة ان حاولنا تطبيق هذا المنهج لا على وضع داخلي بل على نطاق أوسع: منطقة من العالم أم العالم ككل كأن يقال «نظام الشرق الأوسط» أو «النظام الدولي». والحق ان معظم الكتاب، يشككون في امكانية استعمال هذه المصطلحات بسهولة لدراسة العلاقات الدولية. فالنظام الدولي لا بيئة خارجية له اذ انه يستنزف الكرة الأرضية كلها. أما العناصر المكونة له فهي مختلفة كثيراً اذ نجد بينها دولاً ومنظمات دولية وقوى متعددة ومختلفة جداً تخترق حدود الدول دون ان تشكل منظمات دولية كالشركات المتعددة الجنسية أو كالقوى الدينية. ثم ان النظام الدولي يفتقد إلى قانون داخلي يحكم العلاقة بين العناصر المكونة فليس هناك، على الصعيد الدولي، من دستور أو «قانون جمعيات واحزاب» (عثماني أم لا) الخ... بكلمة، المصطلح فلسفياً غامض لحد ما، وتطبيقه على الميدان السياسي صعب وعلى العلاقات الدولية أشد صعوبة... وهذا يفسر إلى حد ما تحفظنا ازاء استعمال هيكل السريع والسطحي له وهو استعمال أدى إلى تخبط منهجي سنحاول اظهاره.

غير ان الصعوبات السابقة لم تثبط همة منظري اليوم عن استعمال المصطلح لفائدته الواضحة إذ ان في التعبير صورة مصغرة لتعدد العناصر المكونة للوضع الدولي أو الاقليمي ومن ثم لتداخلها. وربما ان الضياع الهائل في التحديد قد خفت حدته منذ ان اصدر فيليب برايار اطروحته حول محاولة تطبيق هذا المصطلح على دراسة العلاقات الدولية. ولا ضير من التذكير بعدد من محطات الدراسة. يحدد برايار النظام «كمجموعة من العناصر المتبادلة التأثير (en interaction) تشكل كلا واحداً يحكمه قدر ما من التنظيم». ويشير برايار إلى صعوبة اعتبار الميدان الدولي نظاماً إذ يتساءل: «هل يمكننا التحدث عن نظام دولي حين نرى ان العلاقات الدولية تتميز أساساً بغياب سلطة سياسية مركزية وبغياب قوة شرطة مركزية تعمل باشراف هذه السلطة وبغياب توافق (Consensus) ايديولوجي فعلي بين كيانات سياسية ذات تبعية متبادلة (Interdependantes) واستقلال نسبي؟». ويجيب برايار قائلاً انه بالامكان تطوير المصطلح لجعله يتلاءم مع الواقع الدولي كما يركز على امكانية استعمال المصطلح والمنهج معاً لدراسة اجزاء من النظام الدولي. هذه الاجزاء يمكن ان تكون وظيفية كأن ينظر إلى العلاقات الاقتصادية أو العسكرية بين الدول كنظام قائم فيقال مثلاً، «النظام الاقتصادي

العالمي الجديد»، ويكون النظام الدولي بيئة لهذا النظام الجزئي. ويمكن لهذه الاجزاء أيضاً ان تكون جغرافية، بمعنى ان ينظر إلى «الشرق الأوسط» أو «افريقيا السوداء» أو «اميركا اللاتينية» أو «أوروبا الغربية» كنظم دولية جزئية أي اقليمية ويشكل النظام الدولي ككل بيئة لها[٧].

يمكن اذن النظر إلى منطقتنا كنظام اقليمي. المشكلة طبعاً هي في تحديد «منطقتنا» وحول هذه النقطة سنركز نقدنا لمقال هيكل باعتبارها محوراً يغنينا عن نقاش الملاحظات الثانوية الأخرى. الواقع ان دراسة العلاقات الدولية كانت حتى امد قصير جداً، على الأقل في الغرب، قليلة الاهتمام بالمستوى الاقليمي. كانت هناك دراسات فردية على مستوى الدول فصدرت آلاف الدراسات معنونة كالتالي: «السياسة الخارجية الاميركية أو الفرنسية أو الاندونيسية أو الزائيرية...». ومن جانب آخر تكاثرت الدراسات التي نظرت إلى العالم ككل ومنها طبعاً كتابات مشاهير من أمثال هنري كيسنجر وزبغنيو برجنسكي وهانس مورغنتاو أو ريمون ارون. ولقد أضاف هذا الأخير جملة شديدة التعبير على مقدمة الطبعة الرابعة من كتابه المعروف: **السلم والحرب بين الدول**، الصادرة في تموز-يوليو، عام ١٩٦٦ يقول فيها: إن احدى الظواهر المهمة التي برزت منذ الطبعة الأولى لكتابه في آخر الخمسينات كانت «اتجاه النظام الدولي إلى التفتت إلى أنظمة اقليمية يحكمها ميزان قوى خاص بها كالشرق الأدنى وشبه القارة الهندية. هذه الانظمة، يقول ارون، تابعة بشكل أم باخر للنظام الدولي دون ان تكون بالفعل مجرد ظل له»[٨].

انبأت هذه الملاحظة باتجاه جديد برز في منتصف العقد الماضي لدى عدد من المفكرين الاستراتيجيين الغربيين (ونحن نجهل لسوء الحظ مدى اهتمام غيرهم في الاتحاد السوفياتي والصين والدول الاشتراكية الأخرى بهذا الأمر) نحو الاهتمام بالمناطق. وربما استطعنا تفسير هذا التوجه (جزئياً على الاقل) بفشل هؤلاء المنظرين تحديداً بتفسير عدد متزايد من الصراعات المحلية بمجرد ربطها بالصراع القائم بين الجبارين أي بين واشنطن وموسكو.

لنتخذ على ذلك مثلاً محلياً: يوم تصادمت مصر الناصرية والمملكة العربية السعودية في اليمن استطاع ارون وزملاؤه الاميركيون عرض هذا الصراع بوضوح كصورة مصغرة للصراع القائم بين الغرب والدول الاشتراكية حتى لو كان هذا التبسيط قابلاً للنقاش العميق. ولكن هذه الامكانية في التبسيط تتضاءل بصورة دراماتيكية ان ارادوا دراسة الصراع بين دولتين تابعتين للمعسكر نفسه (وكلمة «معسكر» قابلة للنقاش هي الأخرى ونستعملها بتحفظ شديد). ماذا عن صراع السعودية واسرائيل والقرار السعودي بالمشاركة في قطع النفط عن الغرب؟ ماذا عن امكانية نشوب حرب مستمرة بين اليونان وتركيا وكلاهما عضوان في منظمة حلف شمال الأطلسي؟ ماذا عن إمكانية صراع مصر السادات واسرائيل؟ ماذا، في الجانب الآخر، عن صراع فيتنام

وكمبوديا أو الصومال وأثيوبيا؟ الخ...

والواقع ان الاتجاه الذي عبّرت عنه اضافة جملة في مقدمة كتاب آرون برز في مرحلة تحول مهمة في تاريخ النظام الدولي الحديث. هي مرحلة الانتقال من «الحرب الباردة» إلى «الوفاق الدولي». من الخطأ بمكانة الاعتقاد بأن هذا الانتقال تم فجأة أو انه نهائي. ومن المعروف أيضاً ان هناك عدداً متزايداً من المنظرين الاستراتيجيين الأميركيين الذين يشككون حتى بحدوثه. على أي حال شهد العالم زيادة ملحوظة في عدد وفي حدة الصراعات المحلية التي لا يشترك فيها أحد الجبارين بصورة مباشرة حتى لو لم يكن غائباً عنها (وهل باستطاعة واشنطن أم موسكو الغياب عن مسرح الصراع؟) من انغولا إلى كمبوديا مروراً بالقرن الافريقي. بكلام آخر، دخل المستوى الاقليمي بقوة خلال الستينات وفي الآن نفسه إلى واقع العلاقات الدولية وإلى محاولة تنظير هذه العلاقات.

والواقع ان التنظير قد مرّ بمرحلتين اثنتين نجدهما متداخلتين في كتابة هيكل، وهذا هو ربما مصدر الخلل في تحليله. ركّز كتّاب المرحلة الأولى في النظام الاقليمي القائم على تعاون العناصر المكوّنة له وعلى تكافلها. وكان ممثلو هذا التيار (ارنست هاس، جوزيف ناي، بروس رسيت وغيرهم) يسعون إلى اكتشاف وحدات اقليمية قيد التكوين تتعدى نطاق الدولة الواحدة. هذه الوحدات مبنية على التجانس اللغوي أو الديني أو الثقافي، وعلى وحدة المصالح الاقتصادية أو السياسية. وكانت السوق الأوروبية المشتركة مثال هذا النوع من الوحدات التي أراد عدد من الدول في أفريقيا وأميركا الوسطى وشرق آسيا التشبه بها. طبعاً لا تخلو هذه النظرة من المثالية إذ تركّز على الجانب الايجابي للعلاقات بين الدول (التعاون) على حساب الجانب الأكثر رواجاً، وهو سلبي طبعاً، أي صراعها. وكانت هذه النظريات تبنى انطلاقاً من مثال الأمم المتحدة التي، كما نعلم، سعت لاحقاً لشيوع وحدات اقتصادية اقليمية من نوع الأكوا التي مقرها بيروت حتى اشعار آخر (اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا) أو الأكلا (وهي اللجنة المقابلة لأميركا اللاتينية) الخ...

كتّاب المرحلة الثانية كانوا اكثر واقعية فاعتبروا ان حدود نظام اقليمي ما تفرضها أساساً مقاييس التأثير المتبادل. فإن اتخذنا الوضع العربي مقياساً فمن السهل اثبات أن مدى التأثير المتبادل ليس مرادفاً لمدى التعاون بين الدول. فالتأثير الذي تمارسه إيران على البحرين والعكس، أهم من علاقة البحرين بالجزائر أو بموريتانيا بالرغم من ان هذه الدول الثلاث تتلاقى في جامعة للدول العربية. والعلاقات بين موريتانيا والسنغال أهم، تعاوناً أم صراعاً، مع السنغال منها مع لبنان أو مع سورية. وعلاقة السودان متأثرة وتؤثر على أثيوبيا بشكل أعمق من علاقة السودان بسورية أم بالمغرب. ان التركيز على التجانس الثقافي أو اللغوي أو الديني يؤدي إلى نظرة معينة للنظام الاقليمي والتركيز على التفاعل يؤدي إلى نظرة مختلفة جوهرياً. فالنظرة الأولى لا تعتبر إيران أو أثيوبيا أو تركيا (ولا اسرائيل طبعاً) عناصر مكونة للنظام الاقليمي الذي نحن أعضاء فيه. بينما تعتبر النظرة

الثانية هذه الدول ركائز أساسية في النظام نفسه (*).

وأعتقد هيكل انه يحلّ هذا التناقض الواضح بين النظرتين (بالفعل بين هاتين المرحلتين الفكريتين) بمجرد قوله ان كلا النظامين موجودان على أرض الواقع الواحد إلى جانب الآخر في تنافس وصراع مستمرين تشكل مصر «بيضة القبان» فيهما. وهو يضيف فقط بعداً أخلاقياً على تحليل سطحي ليقول ان أحد النظامين نابع من المنطقة والثاني هو مجرّد «مؤامرة امبريالية» (طبعاً هيكل لم يستعمل هذا التعبير الناشز في سبعيناتنا ولو انه كان من أهم مستخدميه لسنوات قليلة خلت. فالأيام تغيرت كما قال مرة صادق جلال العظم (وأصبح «رجعيو» الأمس «محافظي» اليوم). والصعوبة هي في إيجاد علاقة جدلية بين النظامين اللذين افترض هيكل وجودهما. هذان النظامان هما بالنهاية مجرد مشروعين، مشروع وطني ومشروع لا وطني. ولكن المشاريع لا تغطي الواقع وهي ليست نظماً بل هي جزء من نشاط العناصر المكونة لهذه النظم والمشاريع لا تتنافس ولا تتصارع ولا تتصادم. هي تعرض، تقبل، ترفض، تبدّل..

والحقيقة ان التركيز على التجانس يصبغ حتى اليوم معظم الكتابات المعروفة وربما كان أكثرها تعبيراً عن هذه الوجهة مقال نيكي كيدي المبني حول سؤال بسيط: «هل هناك شرق أوسط؟»[٩]. وللاجابة على هذا السؤال تبني الباحثة مطالعتها بشكل حصري على التجانس لتقول ان التعبير هو، إلى حد ما، «اصطناع نظري من القرن التاسع عشر». وتسوق للدفاع عن المصطلح حجتين:

١ – **تاريخية**: مطابقة «الشرق الأوسط» تقريباً للسلطة الاسلامية عبر التاريخ،

٢ – **جغرافية**: غلبة الطابع شبه الصحراوي والزراعة القائمة على الري والبداوة في معظم أجزاء المنطقة. ثم تبدأ عرضاً مفصلاً للأسباب الداعية لعدم النظر إلى الشرق الأوسط كتعبير مناسب للمنطقة. ومن السهل الملاحظة في النقد كما في الدفاع ان كيدي تعود إلى الحجج المؤيدة أو المناقضة للتجانس وليس للتفاعل. وهي تركّز مجمل عرضها على إيران فتثبت بأكثر من برهان ان تطور هذا البلد بين ١٥٠٠ و١٩١٧ لم يكن متوافقاً، على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع ما شهدته الامبراطورية العثمانية، ولم تكن هاتان الامبراطوريتان شبيهتين بأحوال المغرب.

ولكن كيدي لا تتنبه بشكل كافٍ إلى ان عضوين في نظام اقليمي واحد قد يختلفان جوهرياً الواحد عن الآخر. فالواضح مثلاً ان دعائم ومقومات الكيان الاسرائيلي تختلف جوهرياً عمّا يعرفه العرب في دولهم التي تفوق العشرين. غير ان التعامل مع الواقع الاسرائيلي جزء مهم بل أساسي من الحياة السياسية العربية ومن

(*) نحن لا نحملّ مصطلح «تأثير متبادل»، أي محتوى اخلاقي، سلبي أم ايجابي. فتأثير دولة على أخرى قد يكون تحالفاً ام تعاوناً ام تهديداً ام عدواناً. والتفاعل الثقافي تأثير والحرب المستمرة تأثير أيضاً في هذا المنظور والتحالف علاقة والعدوان أيضاً علاقة.

الفكر السياسي العربي. ولا شك ان الحال هي نفسها بالنسبة للاسرائيليين ولو بدرجة مختلفة، فاهتمام اسرائيل الرئيسي (أقر قادتها بذلك أم لا) هو ما يدعونه هناك «الخطر العربي». ان القول بأن اسرائيل أو ايران جزء أساسي من الشرق الأوسط يبدو بداية تعامل غير تيولوجي مع الواقع (*). كما ان الاقرار بهذا الأمر قد ترافقه، بل يجب أن ترافقه بما يخص إسرائيل، إرادة صلبة في رفض هذا الواقع وما هو أهم من ذلك، برنامج عملي لتغييره. ولا يحمل هذا القول بتاتاً إلى ضرورة الاعتراف بشرعية اسرائيل بل إلى نظرة أوضح إلى تناقض الحق العربي مع الواقع. لا شك ان الدعوات إلى الواقعية صدرت، إجمالاً في العالم العربي، عن أولئك الذين كانوا يريدون اخفاء مواقف واطروحات انهزامية، غير ان الذين عزوا أنفسهم بهزائمنا المتكررة أمام اسرائيل بالقول «بأننا لم نكن نحارب اسرائيل بل الاستعمار والامبريالية». ليسوا أقل خطراً. فهم يغرقون العدو الواضح الماثل أمام أعين شعبنا والرابض على أراضينا في معميات تنسي الانسان العربي انه المسؤول الأول (وان لم يكن الوحيد) عمّا يحدث له من نكبات وكوارث.

— ٣ —

وإن كان لا بد من تعدي نقد هيكل والكلام العمومي عن «التحليل النظامي»، فاننا ننطلق من فرضية مؤداها ان النظام الاقليمي الذي نعيش في كنفه هو «الشرق الأوسط». ونحن نعلم مقدار الحساسيات التي قد يثيرها هذا الاختيار. فمن الصعب لعدد كبير منّا تصور مجتمع تعددي عضوياً، مبني على جدلية افقية بين الأفراد وخصوصاً بين المجموعات المتمايزة، ذات الاستقلال النسبي، دولا وقبائل وطوائف. ولا شك ان الايديولوجيا الملتصقة بالدين تجد صعوبة خاصة في قبول الغير. وهذه الحقيقة أوضح لدى الديانات التوحيدية التي تؤمن بإله واحد ومن ثم بمتحد ايماني واحد. ولا شك ان كتابات كثيرة عن العروبة هي امتداد طبيعي لهذه النظرة الاحادية. وافتراضنا وجود نظام اقليمي غير مبني على التجانس بل على التعدد وعلى تفاعل العناصر غير المتناغمة، سلماً وحرباً، يبتعد جوهرياً عن تيار كبير في الفكر القومي–الديني وعن الفكر الديني اجمالا. وتعبير «الشرق الأوسط» جغرافي بالاساس، مقاييسه الضد هي الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى. هذه التعابير قد لا تثير حساسية لدى سكان المناطق المعنية كتلك التي يبعثها في نفوسنا العربية تعبير «الشرق الأوسط». ومرد ذلك هو طبعاً الاستعمال المكثف لهذا التعبير لدى دعاة انضمام اسرائيل إلى المجموعة الاقليمية بعد فرضها علينا، أو لدى الذين حاولوا ويحاولون تقوية ساعد العرب الرجعيين بشدّهم إلى دول غير عربية مجاورة وموالية

(*) ان الاقرار بوجود الشيء لا يعني بأي حال من الأحوال الاعتراف القانوني به مع ما يرتبه القانون الدولي من نتائج لهكذا عمل. عندما نحارب م.ت.ف مثلاً الكيان الاسرائيلي فهي تقر بوجوده لا «كعصابات صهيونية». بل كدولة عصرية عدوانية قامت على أساس عدوان امبريالي، وهي، بالرغم من ذلك، بعيدة كل البعد، على ما نعتقد ونتمنى عن الاعتراف بأن هذا الكيان، المؤثر جداً على وضع المنطقة، هو بمجرد وجوده شرعي

للغرب تدعمهم في ردّهم على التيار القومي العربي. هذه الأسباب ساهمت طبعاً في حمل هيكل على اعتبار «الشرق الأوسط» صنيعة غربية إلى غياب التعبير اجمالاً عن الكتابات التقدمية العربية. نحن لا نسعى إلى اعادة نقاء المصطلح اليه، ولكننا ننزع فقط، وبانتظار بروز آخر أكثر شفافية للسياسيات، إلى تغليب عدد من الأفكار الواقعية (كلمة أصبحت هي الأخرى محظورة في الكتابات التقدمية) تسمح لنا باعادة طرح المشروع القومي العربي مستفيدين من تجربة عقدين أو ثلاثة، هي في النهاية، مصدر الهام هيكل أيضاً.

اللاواقعية هي في التكلّم في لبنان مثلاً عن «منطقة انعزالية» و«منطقة وطنية»(*) وأصل هذا التمازج بين الجغرافيا والتقييم الأخلاقي لاجزائها ديني واضح. المناطق ليست مسيّسة بل سكانها. وربما كان العرب الرّحل أكثر واقعية منّا فهم، بانتمائهم إلى قبائل وافخاذ وعشائر، يعيدون إلى الجغرافيا، قدر الامكان، وضعها السكوني. فهي ليست لهم وليست ضدهم بل مسرح لتنقلاتهم اليوم وترحال غيرهم غداً على أي حال، لنتكلّم عن المنطقة التي نحن فيها ولنحاول الابتعاد عنها ومقارنتها بمناطق أخرى في هذا العالم الرحب علّنا نستطيع تبيان حدودها (أ) وسماتها (ب) ومركزها، تمايزاً عن أطرافها (ج).

(أ) حدود النظام الاقليمي

يصيب رالف ماغنوس حين يقول «ان أي تحديد، للشرق الأوسط، اعتباطي»[10] لذلك لا يفاجأ المهتم ان لاقاه سيل من الاجابات المختلفة. كانتوري وسبيغل يقتطعان المغرب بدوله الأربع (+ الصحراء الغربية) من نظامنا الاقليمي[11]. ويضيف مايكل هدسون قبرص دون اليونان وايران دون باكستان والمغرب دون موريتانيا والسودان دون الصومال أو جيبوتي[12]. أما الكتابات ذات المصدر الفرنسي فقلما تتحدث عن «شرق اوسط» ان لم يكن ايحاؤها قادماً من الضفة الأخرى للاطلسي. ومعظمها ينظر إلى «شرق أدنى»، كما تفعل جريدة **الموند** البارزة، وهو يشمل ايران دون باكستان ومصر دون دول شمال افريقيا الأخرى (مع تأرجح بالنسبة للسودان). غير انه بالمجمل يمكن اعتبار المنطقة الواقعة بين الحدود الهندية–الباكستانية وضفاف الأطلسي الشمال–افريقية، كشرق أوسط. وتنحصر الاختلافات ان اعتمدنا هذا الافتراض على المناطق الطرفية. فهل يضم باكستان؟ وافغانستان؟ وتركيا؟ واثيوبيا؟ وقبرص؟ الاختيار اعتباطي إلى حد كبير إذ ان «عملية ابراز حدود النظم الاقليمية بشكل دقيق، مسألة بالغة الصعوبة»[13]. والحق يقال ان دولة ما تستطيع ان تكون عضواً في آن معاً في نظامين متاخمين كالباكستان مثلاً الذي هو عضو في النظام الاقليمي المكون من دول شبه القارة الهندية (الهند، باكستان، بنغلاديش، سري لانكا، نيبال، بوتان) لأسباب

(*) ان هذا الكلام البديهي لا يلغي أبداً علاقة الشعب بالأرض ولا، على صعيد العلاقات الدولية، أياً من الاعتبارات الجيو–سياسية. ولو اننا لسنا من حزب المبالغين في تقييم أهمية هذه الاعتبارات على التوجهات السياسية للسكان (مناخ، موقع، جزر أم قارات، جبال أم سهول الخ...).

تاريخية وجغرافية معروفة وهو، في الآن نفسه، عضو، طرفي على الأقل، في نظام الشرق الأوسط نظراً لارتباطه الوثيق بعدد من الدول العربية وبتركيا وايران من خلال حلف السنتوسابقاً. ويمكن ان تكون هذه العضوية المزدوجة مختلفة حسب المراحل كأن يقتصر الانتماء الرئيسي إلى نظام ما في مرحلة أولى ثم ينتقل إلى نظام آخر في مرحلة لاحقة. ويمكن القول ان انفصال بنغلادش عن باكستان واحداث ايران وافغانستان جعلت باكستان أكثر قربا من نظام الشرق الأوسط دون ان يمكن الجزم، حتى الآن، بأن انتماءه الرئيسي قد انتقل اليه.

وهذه هي حال المثلث التركي-اليوناني-القبرصي الذي هو في الوقت نفسه أوروبي وشرق أوسطي. ويمكن اعتبار هذه الدولة ام تلك من دوله أكثر التصاقاً بهذا النظام أم ذاك، ورأينا انه من الأفضل استبعاده (مع امكانية لاعادة نظر في وضع تركيا بعد حدوث امكانية تحديد محصّلة لما يجري الآن هناك). ونحن ننظر نظرة مختلفة إلى وضع اثيوبيا، التي هي الأخرى، في موقع الانتماء المزدوج. وسبيلنا إلى ذلك تحليل للاحداث الأخيرة اذ ان المراقب يستطيع تبيان اختلاف نوعي في تعامل الدول المركزية في نظام الشرق الأوسط مع ازمتين حادتين وقعتا في تخومه. إذ انخرط العرب بشكل وثيق في الصراع الصومالي-الاثيوبي (ارسال أموال، أسلحة، خبراء عسكريين من مصر والجماهيرية الليبية واسرائيل والعراق والسعودية وايران على الأقل وارسال قوات مقاتلة من اليمن الجنوبية). في المقابل، بدا اهتمام الدول المذكورة آنفا ضئيلاً بأحداث قبرص الدامية التي انتهت بغزو تركي لجزء من جزيرة مكاريوس.

هناك ولا شك مجال واسع للنقاش في هذا المجال. النقطة المهمة هي وجود نظام اقليمي واحد لا أكثر. هذا النظام الاقليمي قد يتداخل في اطرافه مع نظم اقليمية أخرى (شبه القارة الهندية، أوروبا، أفريقيا السوداء) ولكنه لا يتطابق مع أي منها ولا مع غيرها من النظم المفترضة. النقاش يمكن ان يطول حول هذه الأطراف ولكنه برأينا لا يمسّ الجوهر: احادية النظام الاقليمي ومن ثم القاعدة التفاعلية له. هذه القاعدة تعني ان دولتين شديدتي التفاعل والتأثير المتبادل (من خلال التعاون أو التلاقي حول أهداف واحدة أو من خلال التنافر الحاد والصراع المسلّح) هما عضوان في نظام اقليمي واحد أيا يكن مستوى التجانس بينهما: اسرائيل ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية اعضاء في نظام اقليمي واحد. وجنوب افريقيا وموزامبيق وروديسيا وانغولا كذلك. وذلك على الأقل من حيث اشتراك هؤلاء اللاعبين في ميزان قوى واحد. (أما مسألة اندماجهم فهي مسألة أخرى إذ انه من البديهي ان لعنصر الاصالة أهمية كبرى أحياناً. فشاه ايران، عدواً أم صديقاً، هو عضو أصيل في المنطقة أما بيغن، فإن عادى الفلسطينيين أم تحالف مع مصر فهو باقٍ عنصراً دخيلاً في تكوينه التاريخي كما في دوره الاستراتيجي).

(ب) سمات النظام الاقليمي الشرق اوسطي

١ – ان السمة الأولى المهمّة هي تحديد : التنوع. هناك حوالي ثلاثين دولة مستقلة عضواً في هذا النظام هذا مع العلم بأن مفهوم «الدولة» لا يعطي صورة حقيقة عن الوضع المعقّد. فالتنوع يبرز في ميادين عديدة. فهو **لغوي** : فاللغة العربية مهيمنة في عدد كبير من الدول وهي ، بكونها لغة القرآن ، لها وجود في دول غير عربية ، ولكن اعداداً من سكان المنطقة يتكلمون لغات أخرى كالتركية والفارسية والقبيلية والعبرية والكردية. والتنوع هو أيضاً **ديني** : فالاسلام هو دون شك دين الاكثرية ولكن الاسلام أولا مذاهب شتى ، وهو من جانب آخر متجاور مع عدد كبير من الأقليات تتفاوت درجة اندماجها كثيراً من اقباط مصر المنغمسين بشكل حميم في تاريخ مصر القديم والحديث ، إلى موارنة لبنان الذين يمرون اليوم بما هو على الأكثر مرحلة حاسمة في تاريخهم ، إلى اليهود الذين اقاموا دولة خاصة بهم في فلسطين. والتنوع **اثني** إذ يشكل العنصر السامي (كاللغة العربية وكالدين الاسلامي) عنصراً غالباً ولكنه يتعايش ويتداخل مع عرقيات أخرى من أصل هندو–أوروبي (الاتراك ، الاكراد ، الفرس ، الأرمن) أو افريقي. ولعل كارلتون كون أفضل من اشار إلى هذا التنوع المتعدد المستويات بقوله «ان ثقافة الشرق الأوسط فسيفساء يعيش فيها الناس سوية بعيشهم كل على انفراد». وإن كان هذا الوصف يوحي بالتفاصل أكثر مما يوحي بالتنوع.

٢ – السمة الثانية هي الموقع الجغرافي للمنطقة في تواصل ثلاث قارات ومن ثم شمولها لسبل اتصال دولية ، بحرية ، جوية ، وارضية مهمة تجعلها ممراً محتملاً لكل بناة الامبراطوريات ، وتجعلها كذلك مطلاً لشعوبها على أقوى تقاطع استراتيجي في العالم. فموقعها سلاح ذو حدين إذ يزيد من حدة اطماع الآخرين ويعطيها فرصاً اضافية للتأثير على النظام الشامل.

٣ – سمة ثالثة هي اليوم واضحة وهي دون أي شك ظرفية ، ولكنها خلال فترة ظهورها أساسية : انها النفط. كانت المنطقة تنتج في الثلاثينات أقل من ٥ بالمئة من النفط الدولي وهي نسبة ارتفعت إلى ١٥ بالمئة عام ١٩٥٠ ، و إلى ٢٥ بالمئة عام ١٩٦٠ واقتربت من الخمسين بالمئة سنة ١٩٧٩. هذا التطور نحو مزيد ومزيد من الأهمية في وضع الطاقة الدولي لا يبدو ان له ضموراً في المستقبل القريب ، إذ ان ما بين ٦٠ و ٦٥ بالمئة من احتياطي النفط الدولي مطمور تحت رمال منطقتنا. أما تجمع المنتجين في منظمة الأوبيك فمن المفيد التذكير ان أربعا من الدول الخمس المؤسسة هي من المنطقة وان ٨٥ بالمئة من مخزون أوبيك و ٨٠ بالمئة من صادراتها الحالية هي شرق اوسطية. في المقابل هناك دول صناعية متقدمة تعتمد بشكل وثيق على نفط المنطقة (اليابان مثلاً يستورد ٨٠ بالمئة من نفطه من الشرق الأوسط). هذا طبعاً إلى جانب الامكانيات الهائلة التي وفرها رفع سعر النفط أربعة أضعاف سنة ١٩٧٣ ولو أن هذا الشأن أصابه جمود نسبي منذ ذلك الحين.

٤ – السمات الثلاث السابقة هي ولا شك أساس ظهور السمة الرابعة وهي أهمية القوى الدخيلة في

تقرير مصير المنطقة. وتعبير «القوى الدخيلة» مأخوذ أساساً عن كانتوري وسبيغل المذكورين سابقاً، ويعني القوى (دول، منظمات، شركات كبرى...) غير المنتمية إلى المنطقة. والحق يقال ان هذه القوى شديدة التأثير، ولو بدرجات متفاوتة، في مراحل تاريخية مختلفة على أوضاع المنطقة. وربما كانت بعض عناصر هذا التأثير هي سيطرة القوى الاستعمارية حتى تاريخ قريب على معظم شعوب المنطقة. وهي سيطرة لم تزل اثارها واضحة في أكثر من موقع: قرب الاتحاد السوفياتي الجغرافي من المنطقة ومحاولات موسكو التقارب/ التغلغل في الشرق الأوسط. السياسة الاميركية، خصوصاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ومحاولاتها اقامة الاحلاف أو القواعد أو الانظمة الموالية ومن ثم استخدامها/ تحالفها مع اسرائيل لضرب نمو الشعور الوطني والانظمة الوطنية في المنطقة. ولا شك ان هناك ازدواجية عضوية في تحديد الكيان الاسرائيلي فهو في الآن جزء مهم من القوى الدخيلة على المنطقة ومشروع لتحويل هذا الجزء الدخيل إلى عنصر مندمج.

(ج) مركز النظام الاقليمي واطرافه

ينزع التحليل النظامي بشكل عام إلى تمييز مركز المنطقة عن اطرافها. ويقترح كانتوري وسبيغل هذا التحديد للمركز: «يتألف القطاع المركزي من دولة أو مجموعة دول تشكل بؤرة مركزية للسياسة الدولية في منطقة معينة». يؤدي هذا التحديد طبيعياً إلى اعتبار الدول المنخرطة بشكل مباشر في النزاع العربي–الاسرائيلي مركز النظام الاقليمي الشرق أوسطي (مجموعة دول). الا ان تعريف هذين الكاتبين للاطراف يبرز نوعاً من التأرجح في تفكيرهما بين مقياس التفاعل (الذي اعتمد لتحديد المركز) والتجانس (الذي حكم تحديد الأطراف) إذ يقولان: «يتضمن القطاع الطرفي كل دول نظام فرعي مبعدة عن المركز بسبب عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية». هذا التحديد يحملها إلى القول ان مركز الشرق الأوسط يتألف من الدول العربية الآسيوية بالاضافة إلى مصر والسودان بينما تشكل تركيا واسرائيل وايران وافغانستان القطاع الطرفي. ولا يبدو ان الكاتبين انتبها إلى امكانية تكوين «بؤرة مركزية للسياسة الدولية» في إيران أو في اسرائيل ممّا يبرز التناقض البارز في المقياسين المستعملين[١٤].

ولمايكل هدسون سبيل آخر في تحديد المركز. يقول «ان الدول المركزية في نظام اقليمي هي تلك التي تملك أكبر قوة عسكرية واقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي»[١٥]. لا يعتقد هدسون اذن ان هناك جزءاً من الدول المتلاحقة يشكل في النظام الاقليمي مركزه، بل يسمي بالنسبة للشرق الأوسط. الدول التالية: الجزائر، سورية، العراق، مصر، السعودية، اسرائيل، تركيا، ايران.» ويضيف «ليس هناك من مركز موحد للدول القوية وإذا كان لا بد من البحث عن مركز فيجب البحث عنه في مجموعة الدول العربية الخمس المذكورة سابقاً.

وثمة نزعة تحاول تقييم مدى التماسك بين الدول في تحديد المركز، فترى ان مركز النظام الاقليمي في

أوروبا الغربية هي الدول الأوروبية التسع المجتمعة في السوق الأوروبية المشتركة. هذه النزعة تؤدي إلى اعتبار الدول العربية مجتمعة. ودون أي تقييم لقدراتها الفردية، مركزاً لنظام الشرق الأوسط.

كل هذه التحديدات تحمل قدراً كبيراً من الاعتباطية. أما نحن فاننا نعتقد ان تشديد هدسون على وجود دول – محاور قد يكون مدخلاً لموقف أكثر اقناعاً. والواقع ان زارتمان قد سار بعيداً في هذا المجال في دراسته عن افريقيا. كما في الشرق الأوسط، يقول زارتمان انه من الصعب تحديد مركز للنظام الاقليمي الافريقي ان كان هذا المصطلح يعني مجموعة من الدول المتجاورة. ولكن ينتهي، كمثل هدسون، باختيار أربع دول (الجزائر، نيجيريا، زائير، مصر) قائلاً ان هذه الدول غير قادرة على طرح ذاتها كمركز للنظام كله «والبديل، لهذه البلدان، في ظل غياب قيادة على مستوى القارة، هو في ايجاد قيادة ما دون اقليمية (Sub - Regional) لنفسها، تتيح لها، لاحقاً، نفوذاً متزايداً على مستوى القارة». بكلام آخر، يرى زارتمان ان القارة الافريقية يمكن تقسيمها إلى عدد من المناطق الفرعية (Sub - Regions)، وعلى رأس كل منها دولة متنفذة[١٦].

نرى انسحاب هذه النظرة على الشرق الأوسط ممكنا. المشكلة هي في تساؤل العديدين التالي: لماذا الكلام عن نظام اقليمي واحد وان كان هذا النظام قابلاً للتفكيك إلى نظم فرعية؟ لماذا لا نقول مثلاً ان غرب افريقيا هو نظام اقليمي مستقل لا فرع من النظام الافريقي. قد تبدو هذه التساؤلات ترفا فكرياً للقارئ العربي ولكني اخاله يعيد النظر بهذا الحكم المتسرع ان عرف ان ذلك يؤدي في منطقتنا إلى القول ان النزاع العربي الاسرائيلي منفصل عن الخليج تماماً، فكل منهما يشكل نظاماً اقليمياً مستقلاً، هذا ما يقوله اندرسون عندما يكتب ان أهمية الخليج الذاتية اصبحت كبيرة وخاصة بشكل يسمح باعتباره قد انشق عن نظام الشرق الأوسط ليكون نظاماً مستقلاً.

وربما كان بالامكان اقتراح مقياسين لتحديد المركز. المقياس الأول يؤدي إلى القول ان النظم الاقليمية قد تكون بسيطة (دولة أساسية ودول ثانوية تشبه القارة الهندية) أو مركّبة (أي مؤلفة من عدد من النظم الفرعية مثل افريقيا أو الشرق الأوسط). والجزم بأن هذه النظم الفرعية لا تشكل انظمة اقليمية مستقلة يرتكز على كون الواحدة منها ترتبط بعلاقات تفاعلية خاصة مع الأخرى، أي هي علاقات متمايزة عن تلك التي لها مع بنى دولة أخرى. لقد ابرزت حرب ١٩٧٣ مثلاً أهمية دور الخليج في مسار الصراع العربي – الاسرائيلي اذ ضاهت القرارات النفطية الصراع المسلح من حيث تأثيرها على مجرى النزاع. نحن اذن بمواجهة نظامين فرعيين يجمعهما نظام اقليمي واحد. ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها بالتحدث عن علاقة النزاع العربي – الاسرائيلي في البحر الأحمر كنظامين فرعيين. فقوة اسرائيل في الأول مرتبطة بقوتها في الثاني (تأثير التسوية الكمب ديفيدية على مصر ينعكس على دورها في البحر الأحمر...) بكلمة، يتألف الشرق الأوسط، كنظام اقليمي، من

عدد من النظم المحلية الفرعية المتلازمة : الخليج ، الصراع العربي – الاسرائيلي ، البحر الأحمر ، شمال غرب أفريقيا . وما يحدد كلا من هذه النظم هو ميزان قوى محلي متميز من ناحية (ايران/عرب ، اسرائيل/عرب ، أثيوبيا/الصومال ، المغرب/الجزائر) ولكنه مرتبط في الآن نفسه بميزان القوى الأقليمي .

ان مثل هذا العرض ، ليس بعيداً ، عن التحليل الذي طبقه زارتمان على افريقيا ، أو عن رأي ي . افرون الذي يحلل الشرق الأوسط كنظام اقليمي يتألف حالياً ، من ثلاثة مواضع (Loci) : النزاع العربي الاسرائيلي ، البحر الأحمر والخليج العربي/ الفارسي[١٧] . ونحن ، فيما يعنينا ، نضيف اليها العديد من الأنظمة الفرعية الطرفية الأخرى (خاصة المغرب) . وبعض الأنظمة الفرعية المحلية الأخرى تنتمي في آن معاً إلى نظامين اقليميين : فمجموعة ايران – افغانستان – باكستان تنتمي أيضاً إلى نظام جنوب آسيا الاقليمي ، وينتمي نظام افريقيا الشرقية الفرعي إلى النظام الاقليمي الافريقي الذي تكلم عنه زارتمان . وينتمي الثلاثي : تركيا – اليونان – قبرص ، إلى حد ما ، إلى الشرق الأوسط كما ينتمي إلى النظام الأوروبي الغربي .

أما المقياس الثاني في تحديد المركز فهو مدى تأثير كل نظام من الأنظمة الفرعية في منطقة ما على مجمل المنطقة . فان اعتبرنا مثلاً ان الشرق الأوسط يتألف من عدد من الأنظمة الفرعية ، كان علينا ان نرى إلى أي مدى يؤثر واحدها على الآخر . إلى أي مدى يؤثر انقلاب ميزان القوى في الخليج أو في البحر الأحمر أو في المغرب العربي على مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي ؟ إلى أي مدى ، على العكس ، يؤثر هذا الاخير على مسار الصراعات في الانظمة الفرعية السابقة ؟ ان الجواب على هكذا سؤال لا ينبغي أن يأتي من الغيب كأن يقال مسبقاً : هذا أو ذاك هو الأهم لانه الأشد تأثيراً . فهناك عدد من الظواهر يشير مثلاً إلى ان الصراع العربي – الاسرائيلي لم يكن مركز النظام الاقليمي في فترات ما من التاريخ الحديث .

وفيما يختص بمصر مثلاً ، نستطيع ان نشير إلى أن القسم الأكبر من نشاطها الدبلوماسي كان يدور ، حتى عام ١٩٥٦ ، حول خصوماتها مع قوة دخيلة : بريطانيا العظمى (مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، استقلال السودان ، أزمة السويس) . وينسحب هذا الواقع على غالبية البلدان التي كانت تخوض في تلك الحقبة النضال من أجل استقلالها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجزائر ، والسودان ...) .

برزت ظاهرة أخرى بعد تحرر هذه البلدان ، وهي ظهور الكتل العربية المتواجهة مشكّلة ما سماه مالكولم كر في كتاب أصبح في عداد الكلاسيكيات «الحرب الباردة العربية»[١٨] . ان المنافسة ما بين العرب قد لعبت دوراً كبيراً في تحديد دبلوماسية الدول العربية ، مما لا يتيح في المجال ان ينظر اليها كمجرد ملحق من ملحقات النزاع العربي – الاسرائيلي . إذ غالباً ما كان يطوى هذا النزاع المعتبر كمركز للنظام ، من قبل انظمة الحكم العربية التي كانت تستخدمه كمبرر لصداماتها المتعددة . فباستطاعتنا ان نعتبر ، في مرحلة ما بين عامي

١٩٥٨-١٩٦٣، ان هذه المنافسات، وكذلك البلدان العربية المعنية بها مباشرة (سورية، العراق، الاردن السعودية وخاصة مصر) كانت تشكل مركز النظام، في الوقت الذي كانت فيه ايران واسرائيل على اطرافه. وذلك بتطبيق معايير كانتوري وسبيغل «الاندماجوية» أو معايير بيرسون الأكثر تفاعلية: النزاع، التخطيط السياسي، المشاركة، المساعدة.

— ٤ —

أين القومية العربية من كل ما سبق؟ ان نظرة واقعية لتحملنا على القول بأنها أحد الأشكال المتعددة التي عبّرت عن رفض سكان المنطقة الشرق أوسطية للتفتت شبه الفجائي (والذي لم يقتنع به عدد كبير من عرب مطلع القرن) للأمبراطورية العثمانية. هذا التفتت، ونشوء دول صغيرة تابعة بدرجة هائلة لقوى دخيلة، كان بشكل واضح، في غير مصلحة شعوب المنطقة. فسعت هذه إلى توحيد نفسها لدرء الخطر. وربما كان من الضروري اعادة دراسة الثلث الأول من القرن العشرين كمرحلة علت فيها حدة البحث عن الذات القومية. وقد ارتبط هذا البحث طبعاً بأطروحات سبقت انهيارالسلطنة العثمانية ومنها كتابات الافغاني والكواكبي مثلاً. إلا أن الشيء المفاجيء بالنهاية كان حداثتها. ولعلّ ما جمع بينها كان تلك الرغبة في ايجاد بنية وحدوية تحل مكان الوحدة السياسية التي مثلتها السلطنة العثمانية والوحدة الدينية التي رمزت اليها مؤسسة الخلافة.

ومن المثير أحياناً قراءة المشاريع التي اقترحها العلماء اياً تكن مشاربهم في هذا الاطار، ومن المهم دائماً الملاحظة أن السؤال الرئيسي كان باستمرار: من نحن؟ هل تلك المقاطعة من المنطقة يسكنها ابناء دارنا أم انهم غرباء؟ من هو ابن الدار؟ السوري؟ العربي؟ المسلم؟ برز في هذا المضمار مباشرة مفهوم «الأمة» وراح المفكرون يضعون بعدها صفة ما: سورية، مصرية بل عربية أواسلامية. وكانت هذه الصفة الأخيرة هي، ولا شك، الأقل حداثة، وكان يلزمها، بالمقارنة مع الأطروحات الأخرى، القدر الأقل من التبرير. بوجودها نابع من صلب القرآن نفسه. غير أن المفكرين الاسلاميين اقتنعوا، في معظمهم، وبواقعية قلّ أن لوحظت، ان مؤسسة الخلافة لم تعد، بعد تفتتها، العثماني، تمثل الرد الصحيح على تطلعات الوحدة. وبعد انهيار الخلافة صدرت عشرات الكتب عن مستقبلها كمؤسسة مهددة. ومن الطريف أن نجد اسم السنهوري (الذي لعب لاحقاً دوراً اساسياً في تطور القانون العام العربي) يكتب اطروحة سنة ١٩٢٦ حول الخلافة وفي ٦٠٠ صفحة من الحجم الكبير ليثبت انها لم تعد صالحة. ويقول السنهوري: «يتوجب علينا ايجاد وسيلة تؤمن وحدة ما للشعوب الاسلامية دون أن تمس استقلال البلدان المعنية». كتب السنهوري اطروحته في ليون متأثراً بالقانون الدولي العام الأوروبي وهو، إلى جانب ذلك، آتٍ من مصر حيث كانت الهوية الوطنية قد قطعت أشواطاً بعيدة مع محمد علي وعرابي وغيرهما بالمقارنة مع دول المنطقة الأخرى. ويدعو السنهوري إلى قيام «عصبة أمم شرقية» شبيهة بعصبة الأمم التي كانت آنذاك ما زالت جديرة بالاحترام. والدين؟ يقول السنهوري بقيام شخصيتين معنويتين

اسلاميتين متميزتين، الواحدة دينية والأخرى سياسية. في الآن نفسه كان محمد بركة الله، وهو مفكر اسلامي هندي (كان الهنود ولاحقاً الباكستانيون شديدي الاهتمام بالموضوع) يدعو أيضاً، في كتاب آخر طبعه ووزعه من جنيف سنة ١٩٢٦، إلى اعادة احياء الخلافة على شكل البابوية الكاثوليكية. لأن الدين الاسلامي لا يقبل بنظره الا بوجود خليفة، ولكن على هذا الأخير أن «يتفرغ للقضايا الدينية، تاركاً جانباً المسائل السياسية». وكان المفكر الباكستاني الشهير محمد اقبال يكتب آنذاك: «الاسلام عصبة من الدول لا تعترف بالحدود المصطنعة ولا بالتمايزات العرقية إلا لكي تكون الاشارة اليها سهلة»[١٩].

وبينما كان المفكرون يبحثون عن الصيغة الملائمة كانت الحكومات الاسلامية تدعو إلى «مؤتمرات اسلامية» تحاول من خلالها الدفاع عن مواقعها أو تحسين هذه. منها مؤتمر الأزهر (١٩٢٦) الذي دعمه الخديوي ومؤتمر مكة (١٩٢٧) الذي كان الملك عبد العزيز وراءه. وسنة ١٩٣١ دعا مفتي القدس إلى مؤتمر آخر في هذه المدينة وانعقدت مؤتمرات أخرى في مدراس (١٩٣٢) وفي جنيف (١٩٣٣). وكان من الصعوبة بمكان التمييز بين التمثيل الحكومي الرسمي في هذه المؤتمرات وبين المبادرات النابعة من مواطنين أو من مؤسسات دينية خاصة.

وما هذه التحركات الاسلامية إلا صورة (غير كاملة طبعاً) تساعد على فهم الجو الذي ساد تلك المرحلة، التي شهدت ايضاً انطلاق تيارات أخرى، كالحركة القومية السورية المقتصرة على الهلال الخصيب والتي ارادت نفسها منذ الأساس ردا على عبث اليد الأجنبية بالهوية الوطنية، وعلى مؤتمر سايكس – بيكو باديء ذي بدء. الحركة القومية العربية نشأت هي الأخرى في هذا الجو المفعم بمحاولات اثبات هوية وطنية نابعة من داخل المنطقة. واستولى هذا التيار ايضاً على مفهوم «الأمة» فدخل في تنافس شديد مع التيار الاسلامي وهو تنافس أبعد ما يكون عن أن ينتهي.

غير أن تيار الوحدة العربية، بعكس التيارات الأخرى، استطاع، شكلياً أن يتوج بمنظمة اقليمية تعبّر عنه قانونياً. هكذا نشأت جامعة الدول العربية وبدت منذ البداية أصلب عوداً من المنظمات الاسلامية المماثلة. كما أنها ولا شك استفادت من عدم وجود عداوة مباشرة لها من قبل بريطانيا وكانت بعد شديدة التأثير على أنظمة الحكم في المنطقة.

ولكن الجامعة برزت عقبةً في وجه الوحدة لا سبيلاً لتحقيقها. ففي الاسكندرية اجتمع مندوبو سبع دول عربية سنة ١٩٤٤ واتفقوا على صيغة اتحاد فيديرالي، وبعد ذلك بسنة واحدة، كانت امكانية التراجع عنه تلوح في الأفق. فالمقطع الثاني من الاستهلال تضمن بوضوح استقلال الدول الأعضاء دون أن يلغي حرية هذه الدول في القيام، لاحقاً باتحادات فيما بينها إذا كانت ترغب في ذلك. وفي هذا الاطار تمت الوحدة المصرية – السورية والتي استمرت من بداية شباط (فبراير) ١٩٥٨، وحتى ايلول (سبتمبر) ١٩٦١، وجاءت

تجربتها الأولى مختلفة نوعياً عما سبقها ولحق بها حتى الآن من حيث دلالتها على امكانية تحقيق المشروع العربي الوحدوي، أما اتحاد الجمهوريات العربيةأومشاريع الوحدة فإنها لم تشهد النور بين الجماهيرية الليبية وتونس، والجماهيرية الليبية ومصر. فلم تكن الجامعة العربية اذن، سوى منظمة اقليمية (أول منظمة بعد تأسيس الأمم المتحدة) تكسب القرارات الهامة اجماع الدول العربية، مع احتفاظ هذه الدول بحقها في ابرام الاتفاقيات وتوقيع المعاهدات بحرية تامة.

إن مختلف المنظمات العربية التي وجدت منذ ذلك الحين شبيهة بجامعة الدول العربية. إذ سرعان ما اتضح أن «منطق الدولة» الذي يوجه سياسة الدول الأعضاء، هو أقوى بكثير من التوجة الوحدوي. يضم مجلس الدفاع المشترك، وزراء دفاع الدول الأعضاء، وتضم الهيئة العسكرية الاستشارية بدورها رؤساء اركان جيوش هذه الدول، على ما نصت عليه الاتفاقية الموقعة في ١٧ حزيران – يونيو عام ١٩٥٠. اما على صعيد الهيئات المدنية، فأهمها مجلس الاقتصاد العربي المستقل عن الجامعة العربية منذ ١٩٥٩. ونذكر أيضاً الاتحاد العربي لشؤون المواصلات، واتحاد البريد، ومنظمة الصحة العربية، والصندوق العربي للانماء... الخ. وفي خضم التناقضات والخلافات المستمرة بين الدول الأعضاء تصبح استقلالية هذه الهيئات مسألة شبه مستحيلة. فالرغبة في تحقيق الوحدة تبدو صعبة المنال. والتعاون – الذي يعتبره الرأي العام العربي سبيلاً للوحدة – ليس أقل تعثراً إلا في بعض الاستثناءات النادرة.

إن تطور الجامعة الحالي، إذ يكشف اختلال هذه البنى وعدم تلاؤمها مع التطلعات الشعبية (وربما غموضها ايضاً)، يشير إلى ضعف التيار القومي على الصعيد الرسمي على الأقل. فقد استبدلت شعارات الوحدة، بشعارات التضامن والتعاون. وتبدو أكثر الدول العربية أشدّ حرصاً على استقلاليتها في منطقة يصعب فيها، بالرغم من ذلك، رسم الحدود وتثبيتها. والأسوأ من ذلك كله، أننا نشهد تعميماً غير منتظر لمفهوم العروبة، فيتردد في بعض الأذهان احياناً كمرادف للاسلام. هكذا تداخل المفهومان، رغم تعارضهما في السابق، على نحو يحرف في آن معاًمعنى العروبة (المتعددة الطوائف إذا لم تكن علمانية) ومعنى الاسلام (ومن هنا الدعوة التي وجهت إلى دول غير عربية للانضمام إلى الجامعة). وعلى الرغم من أن قبول عضوية موريتانيا قد واجه بعض الصعوبات، فان القبول بعضوية الصومال (١٩٧٤) و جيبوتي (١٩٧٧) وكذلك ترشيح اريتريا للعضوية، لا يتكشف عن رغبة في اعتبار المعطيات الاجتماعية والاثنية الخاصة، بل عن رغبة سياسية في تشكيل منطقة نفوذ. ففي هذه الحالات الثلاث (الصومال، جيبوتي، واريتريا) نجد في الواقع، أن استعمال اللغة عربية حكر على نخبة صغيرة من المثقفين، وأن الشعور بالانتماء إلى جماعة دينية تتخطى حدود الدول، هو الغالب في صفوف الشعب، وليس الانتماء لأمة واحدة كما حددها البعث، أوكما حددتها الناصرية في مراحل مدها على غرار الانماط الأوروبية الحديثة. وقد لعبت السعودية دوراً كبيراً سواء في تناقض «الأمتين» أم في الخلط فيما بينها.

لقد لعبت المنظمات الاقليمية (وأهمها جامعة الدول العربية) دور **الساحة** أكثر مما لعبت دور **اللاعب الفاعل**. كان يحدث، بالطبع، أن تأخذ الهيئات التنفيذية لهذه المنظمة أم تلك، بعض المبادرات التي تتوافق مع ميثاق المؤسسة التي تمثلها وباسمها. إلا أن دور هذه الهيئات يقتصر – على ما يبدو – على كونها مجالاً محايداً إلى هذا الحد أو ذاك، حيث يتحقق التكريس الطقسي لتسويات تعقد خارج اطارها. ونذكر، على سبيل المثال، بالطريقة التي انهيت فيها المعارك الدائرة في لبنان في تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٧٦. إذ تلت المبادرة العسكرية السورية، حملة دبلوماسية سعودية. وقد أدت هاتان المبادرتان إلى عقد قمة سداسية في الرياض حيث نالت القوات السورية موافقة رؤساء الدول المجتمعين وعلى دورها، ونالت بالتالي الغطاء العربي. وبعد ذلك باسبوعين، كرس اجتماع الجامعة العربية هذا الحل العربي للنزاع اللبناني، وهو حل كانت قد وضعته الدول من خارج اطار الجامعة. وباتت القوات السورية قادرة على رفع علم الجامعة الأخضر. إن هذا النمط (الشائع) من الحلول قد أظهر، بالمناسبة، للعيان عدم فعالية الجامعة كلاعب فاعل، إذ كان ممثل الأمين العام قد قضى فترة في لبنان، قبل المبادرة السعودية بأشهر، وهو يتنقل من موقع قيادة الى آخر دون أن تثمر جهوده. وأظهر فشله، رغم دعم الجامعة الرسمي، مدى ضآلة الثقة بهذه الأخيرة. وينسحب هذا الواقع على مختلف النزاعات العربية الداخلية حيث لم تستطع الجامعة أن تفرض نفسها على الاطلاق إلا في لحظة ايجاد حل يتيح امكانية عقد صلح. وهكذا أصبح من الشائع أن أعمال مؤتمرات القمة تتم، في الواقع، عبر اتصالات ثنائية تسبقها.

ونوجز فنقول: لم تكن الجامعة تلك القوة ما فوق الدولية التي تلعب دور المركز المؤسسي لتيار فكري وشعبي، وهو تيار الوحدة العربية بل انها، على العكس حسمت استقلال هذه الدول، ولعبت دور شرطي التجزئة كما اثبتت ذلك ظروف استقلال دول كالكويت وموريتانيا و جيبوتي حيث كانت الجامعة بالمجمل متناقضة مع دعوات ضم هذه الدول الى دول مجاورة قائمة. ولكن كلمة «التجزئة» تحتاج هي الأخرى إلى مزيد من التحديد. ان التجزئة هنا، اعني، في الواقع التاريخي، تجزئة الامبراطورية العثمانية التي حكمت هذه المنطقة طوال اربعة قرون، أو تجزئة الامبراطوريات الاسلامية التي سبقتها.

في الواقع ان مشروع الوحدة العربية هو مشروع حديث، على الأقل في تعبيره الناصري. حديث لأنه يسعى لاعادة تركيب اشلاء منطقتنا المتفتتة دولاً وعشائر وطوائف على أسس مستحدثة ليست هي التي بنيت عليها دار الاسلام، ولا تلك التي سمحت للعثمانيين بالتحكم شبة المطلق بمصيرنا. وبرأيي أن القول بعودة الوحدة العربية خاطئ كالقول بوجود نظام عربي. إن الوحدة العربية مشروع أكثر مما هي حقيقة ممكنة يمكن الاكتفاء باستحضارها. هذا المشروع بشكله الحالي على الأقل، أي القومي، حديث (وهذا لا يعني أن عدداً من عناصره المكونة قديمة جداً).

أما العقبات فهي كثيرة ولندع الآخرين يشددون على الأسباب الخارجية، من استعمار وامبريالية. ان العقبة الرئيسية عائدة برأينا إلى أن تفتت الامبراطورية العثمانية كما حصل لم يكن مجرد تنفيذ لرغبة استعمارية. بل انه استند اساساً على مصالح وتطلعات لفئات مجتمعية عربية. لقد استمرت عصبيات عربية متفرقة بالشعور بالغبن والخوف نتيجة الخلط الدائم بين مشروع وحدوي حديث وبين سوابق تاريخية غير مقبول بعودتها. والأهم من ذلك، فقد نشأت، في الدول التي استفادت من وجود حدود لها مشاعر محلية أصبح من الصعب تخطيها. وفي دول النفط خصوصاً استفادت شرائح اجتماعية حديثة ومتعاظمة من التجزئة وهي برأينا مستعدة لخوض المعارك الضارية للدفاع عنها.

والواضح أن بناء الهوية الوطنية في الدول العربية اليوم شديد التفاوت ولعله بلغ في دول مثل مصر والمغرب درجة من الصعب أن تصل اليها الدول العربية الأخرى، القريبة العهد والتي ارتبط قيامها باستقلالها. فمن السهل الكلام عن مصر قبل جلاء الانكليز، ولكن لبنان ظل معرضاً للاذابة حتى بعد جلاء الفرنسيين، وهذه حال دول أخرى من موريتانيا إلى السودان إلى الكويت. كما نشأت روح وطنية ذات طابع مختلف عن الطابع المصري – المغربي في دول نشأت فيها الهوية الوطنية انطلاقاً من النضال ضد الاستعمار أكثر منه من خلال استمرار بنى اقتصادية واجتماعية واحدة. وربما كانت الجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أصدق مثالين على هذا النوع الجديد. ولا شك أن العلاقة الجدلية بين الوطنية «المحلية» والتيار القومي تؤدي إلى محصلة تختلف باختلاف الأوضاع العربية الحالية. ويبدو لي أن هناك نظرة كاريكاتورية خاطئة إلى التجربة الناصرية نابعة من اعدائها ومن بعض رافعي لوائها على السواء. إذ انه من الواضح ان المعادلة بين «الوطني» و«القومي» كانت تسكن عبد الناصر باستمرار، ربما بسبب معرفته المباشرة بالواقع المصري حيث من السهولة فهم أن اذابة الوطني في القومي لا يمكن أن تكون شعاراً مناسباً. وقد عبّر القائد الراحل عن الطابع المشكلي لهذه المعادلة في أكثر من مكان. كما عبّر عنه أيضاً بالممارسة من خلال مواقف ينساها للأسف عدد متزايد من «الناصريين» ان من الأزمة اللبنانية (١٩٥٨) أو من تردد، فئات، عراقية في الالتحاق بالوحدة المصرية – السورية (١٩٥٨ – ١٩٥٩) أو ازاء احداث الكويت (١٩٦١).

ولا شك ان هناك جوانب ذات طابع «اندماجوي» مباشر في الناصرية كالقول «بجمهورية عربية متحدة» وكالتفريق الهيكلي المعروف بين مصر الثورة ومصر الدولة. إلا ان هذه الجوانب لا يجب أن تنسينا ان المعادلة لدى عبد الناصر كانت مشكلية وان تفاوتت اجاباته بين احترام شديد للوطنية أحياناً والدعوة الاندماجية أحياناً أخرى.

وقد ظهرت، في مقابل المعادلة الجدلية الناصرية، محاولتان (على الأقل) تبسيطيتان. الأولى تقول ان عبد الناصر كان يسعى من وراء شعار الوحدة العربية إلى تحقيق مصالح مصر وهيمنتها. لذلك وجب على

الأقطار الأخرى، حتى ولو دعت إلى الوحدة، ان تهتم هي أيضاً بمصلحة الدول التي تحتضنها. وهكذا تمحّض التيار القومي العربي أحياناً عن ممارسة انعزالية شديدة. أما الثانية فقد نظرت إلى الممارسة الناصرية وكأنها محاولة اندماجوية مستمرة، غاب عنها أي شعور وطني «محلي». وليس طبعاً من باب الصدف ان تترعرع هكذا نظرة في الدول التي نشأت حديثاً والتي تفتقد إلى درجة الهوية الوطنية التي عرفتها مصر أو المغرب أو العراق، ومن السهل أن يستنتج المراقب تطوراً سلبياً في الفكر الناصري نحو دغمطته، وذلك بتغييب عنصر التجريبية (فلنتذكر التطور الناصري من الدوائر الثلاث المصورة في **فلسفة الثورة** إلى القول بأمة عربية واحدة أشهراً بعد كتابة هذا الكتاب) من جهة والطابع المشكلي (problematique) للمعادلة الوطنية/القومية من جهة أخرى.

وان قابل واحدنا العنصرين السابقين: ١ – نشوء مصالح واضحة لدى الفئات المهيمنة على الدول العربية القائمة. ٢ – جنوح التيار الوحدوي في تياره الاساسي نحو قدر من التبسيطية) فهم كيف يستطيع كاتب عربي (ولا يكفي أن يقال رداً عليه أنه مقيم في الولايات المتحدة ويعلّم في جامعة أميركية) (*) ان يقول بأن التيار العروبي قد انتهى[٢٠].

يقول فؤاد عجمي ان «اسطورة الوحدة العربية قد قاربت من نهايتها ان لم يكن قد أصبحت الآن ذكرى من الماضي». ويأخذ عجمي على هيكل، في مقاله الذي شكل باباً لملاحظاتنا، بأن يردّ تقهقر «النظام العربي»، إلى سياسة السادات. فالسبب بنظره أعمق بكثير ويعود لسنة ١٩٦٧ التي يسميها الكاتب «واترلو العرب» لأنها كانت هزيمة لأشد الدول دعوة للوحدة. ويعطي عجمي أمثلة على هذا التقهقر هي أولاً في مصر نفسها حيث تطور عبد الناصر برأيه إلى نوع من «الساداتية» لم يستطع التعبير عنها بسبب كونه سجيناً لكل مقولاته السابقة. ويقول عجمي ان خوف الدول العربية الأخرى من تدخل مصر المستمر في شؤونها الداخلية حل مكانه خوف من انعزال مصر على نفسها وانتهاجها خطاً مستقلاً. وهناك أمثلة أخرى على «تراجع العروبة» يراها عجمي في الثورة الفلسطينية حيث انتصر خط عرفات المشدد على الوطنية الفلسطينية وعلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية على خط جورج حبش النابع من الفكر العروبي التقليدي. وهناك طبعاً لبنان حيث يشجع الشعور بالذنب لدى الدول العربية دعاة التقسيم على المضي قدماً في مشروعهم. وهناك أيضاً القذافي وهو «ناصري أكثر من عبد الناصر». وهناك أخيراً الدعوات السعودية للتضامن كبديل للوحدة أو

(*) هذه الصورة القاتمة التي يوردها العجمي ومن لف لفه يجب ألا تخدعنا (واقعيتها) الجارحة، وإن صدق بعضها، عما تخفيه من (تبشير) بأمان راودت دائماً فئة من المثقفين الذين باسم العلمية يريدون تكريس صورة واحدة للواقع ويجعلونها حاجزاً منيعاً في وجه التاريخ والتطور. ونحن أوردنا هذا النص عينة عن (الكتابات الأخرى... والجديدة!) التي لا يجوز تجاهلها لأنها أصبحت جزءاً من واقع الفكر القومي ونقيضه، الذي جاء محور هذا العدد من المجلة ليقدم إثارته وصدمته في سبيل توعية جديدة لا تخشى من مواجهة السلبيات.
(التحرير)

للاسلام كرابط عوضاً عن العروبة.

ويشير عجمي في محاولة تنظيرية جديرة بالاهتمام إلى وجود ستة عناصر ساهمت في اطلاق الفكرة العروبية، وهي عناصر أمست اليوم في طور الاضمحلال:

١ – كانت الفكرة العروبية رداً شمولياً على انقراض مثال شمولي هو الامبراطورية العثمانية وهذه أصبحت اليوم ذكرى غير مؤثرة.

٢ – نشأت الفكرة العروبية على أيدي مثقفين مهاجرين من أمثال نجيب عازوري وشكيب ارسلان. أما اليوم فإن دور المثقفين متضائل. وقد حل مكانهم أناس عمليون ونخب جديدة مهتمة بالانماء. النخبة الجديدة برأيه واقعية غير ميتافيزيقية.

٣ – الوجود الاستعماري اعطى نفساً نضالياً للتيار العروبي ولكن بريطانيا أصبحت اليوم دولة عادية أخرى تسعى لجلب الاستثمارات العربية. وفرنسا امست، منذ ديغول، «دولة صديقة».

٤ – امكانية انتقال الأسر المالكة والضباط والمثقفين من بلد إلى آخر في المنطقة دون عائق (كمثل انتشار النفوذ الهاشمي إلى كل من دمشق وبغداد مثلاً) لم تعد ممكنة اليوم، فالمتنقلون هم المهندسون والمعلمون والعمال المدربون الباحثون عن عمل لا عن تنفيذ فكرة سياسية.

٥ – الصراع العربي – الاسرائيلي لم يعد يشكل قوة ضاغطة باتجاه الوحدة كما كان في السابق. إذ لم يعد يدور حول وجود اسرائيل بل حول حدودها.

٦ – امتزج التيار خلال الخمسينات والستينات مع شخص عبد الناصر وهو اليوم توفي وانتهت معه «القيادة الخارزمية» كما يسميها ماكس ويبر انطلاقاً من المفردات الاغريقية. ويوسع عجمي الرقعة هنا ليقول أن نهاية التيار العربي، ونهاية عبد الناصر، جزء من مرحلة ولت بغيابه وغياب امثاله من سوكارنو إلى نكروما ونهرو. ويرى عجمي تخلفاً غير منطقي في عنوان السيرة الذاتية التي نشرها السادات مؤخراً: «البحث عن الذات» وهو يتنبأ بأن رؤساء الدول العربية سيكتبون منذ الآن عناوين مثل «البحث عن الانتاج». وفي هذا الكلام رأي واضح وهو أن مشكلية البحث عن الهوية التي صبغت الفكر العربي المعاصر قد زالت.

ويسير عجمي قدماً في مجال عرض رأيه فيقول أن الأوضاع التي تعيشها الشعوب العربية اليوم تختلف جوهرياً الواحدة عن الأخرى. ففي مصر، الأزمة في الأساس اقتصادية والواقع اليومي، هو واقع البحث الصعب عن اللقمة. اما في الهلال الخصيب فالمسألة الأساسية سياسية، هي مسالة البحث عن الشرعية (وقد طرح مايكل هدسون هذا الموضوع بحدة ولكن عجمي لا يشير اليه): شرعية الفلسطينيين القائمة على مؤتمر

الرباط والشرعية اللبنانية الضائعة... أما في الجزيرة العربية فالمشكلة الرئيسية برايه هي مشكلة الحفاظ على الثروة من دون عيون الحساد الاقليميين وأيديهم. ولكن عجمي ينهي مقاله قائلاً أن «نهاية التيار العروبي تعني فقط نهاية سلسلة من الخضات. أما الآن وقد عاد النظام العربي إلى سكونه وهو شيء طبيعي، فقد بدأت سلسلة أخرى من المشاكل».

— ٥ —

بين نظرة هيكل المتفائلة بقيام تيار القومية العربية وخلاصة عجمي الفرحة بزواله (*) تكمن ربما الحقيقة الأولى التي يمكن استنتاجها وهي أن التيار القومي العربي (ومن ثم موضوعة الوحدة العربية) يمر اليوم بأزمة عميقة ودون شك بنيوية. ان القراءتين المتناقضتين للتاريخ العربي المعاصر اللتين أوجزناهما سابقاً لا تنفيان أيضاً بديهية واضحة وهي أن العالم العربي قد تغير كثيراً خلال عقد السبعينات. فغداً عندما ينتهي هذا العقد. سننظر إلى الوراء لنرى أن الأشياء لم تعد كما هي ولا كما نعتقد انها كانت. سنة ١٩٧٠ غاب عبد الناصر. وضربت الثورة الفلسطينية في الأردن وتركّز نظام حكم جديد في سورية. وقبلها بأشهر كانت أنظمة العراق وليبيا والسودان قد تبدّلت. وشهد العالم العربي وتخومه تطورات سياسية عميقة ربما أهمها اربعة. الأول هو اتجاه مصر السياسي المتفرّد بقيادة السادات. والثاني هو نمو نفوذ المملكة العربية السعودية الكبير ومن على جوانبها دول النفط الأخرى. والثالث هو الحرب الأهلية اللبنانية التي كبّلت أيدي أكثر من طرف. والرابع هو بالتأكيد الثورة الايرانية ولو لم تبد بعد انعكاساتها العربية بوضوح.

وقد يقال أن الاختيار السابق اعتباطي ومن الممكن طبعاً اختيار منعطفات أخرى إلا أن التي ذكرنا لها من الدلالة شدة تسمح بالنظر إلى مفترق الطرق الذي دخل فيه العالم العربي منذ مطلع العقد. ولا شك أن أسباب الثلاثة الأولى تتضمن بشكل كاف الأسس التي سار عليها مسار الصراع العربي – الاسرائيلي الذي ما زال يلعب، شئنا أم أبينا، دور الكاشف الكيميائي الذي يسمح بتحديد المواد الطبيعية عند مزجه بها. وما زال الموقف من اسرائيل المحدد الأول لفهم توجهاتها.

وربما كان كل من هيكل وعجمي يمثلان جيلين مختلفين وتجربتين مختلفتين من المثقفين العرب. يمثل الأول تياراً قومياً غير معاد للغرب كان في صلب التجربة الناصرية ويحاول في الآن نفسه ايجاد موقع لذاته في مرحلة ما بعد الناصرية. عربياً إن لم يكن مصرياً. بينما يمثل الثاني وجهة عربية برزت في المرحلة الأخيرة لم تعد تنظر إلى كتابات أمثال مالكولم كر عن «الحرب الباردة العربية» نظرة عداء مبدئي. ولكن المراقب لا يسعه

(*) هذا الفرح طبعاً صعب القبول. علم السياسة وسياسة العلم مرتبطان جداً وكتابات عجمي في **فورين افيرز** كما في **نيويورك تايمس** تثير الاشمئزاز أحياناً. طبعاً هو يكتب هناك لآن هذه الاراء ليست مرغوبة جداً عندنا ولكن هذا التفسير لا يكفي والارجح ان مقالات عجمي التي ترعجنا تفرح غيرنا من الذين يفتحون صفحاتهم (بديمقراطية!) أمامه في نيويورك وواشنطن.

الا أن يسجل لقاءهما في موقع واحد من الخطأ : اعتبارهما عدداً من تمنياتهما حقائق . فهيكل الذي يعتبر الموقع المصري ووضع «النظام العربي» الحاليين مجرد انحراف مرحلي سطحي . وعجمي الذي يعتقد أن النخبة المثقفة حالياً في المنطقة مؤلفة من التقنوقراطيين المهتمين بالأرقام والمؤشرات الحسابية . يلويان عنق الواقع بشدة . إن عروبة العقدين السابقين قد اصبحت اليوم جزءاً من الماضي وأي احياء لها لن يتم بواسطة استعادة ذات طبيعية عجائبية كمثل الخارجين من الكهف . أما عصر التكنوقراط . فان قراءة لمسار لبنان من «حكومة الشباب» إلى الحرب الأهلية وانتقال ايران من شاهنشاهية التحديث إلى الملات وآيات الله لكفيلة بجعلنا نعتقد أنه ما زال بعيداً بعض الشيء .

وإن كان لا بد من عودة إلى نقطة انطلاقنا «النظامية» فاننا سوف نختتم هذه الصفحات بمحاولة ابراز عدد من المؤشرات التي تدل بنظرنا على الواقع الحالي للعلاقة الجدلية بين مشروع الوحدة العربية وانتمائها الجيو – سياسي إلى «الشرق الأوسط» . والمؤشرات الأساسية يمكن ربما ايجازها بأربعة :

١ – هناك أولاً اتجاه واضح (تكلمنا عنه سابقاً ونكتفي هنا فقط بالاشارة اليه) نحو تضاؤل عمق الشق بين حدود المجموعة العربية كمشروع سياسي متقدم وبين حدود الشرق الأوسط كنظام اقليمي . لقد انضمت دول غير عربية إلى الجامعة العربية . والواقع أن غلبة الدين الاسلامي على دول الشرق الأوسط تسهل إلى حد كبير تحول حدود العالم العربي الثابتة سابقاً إلى اشارات مطاطة . وقد حدثت أيضاً تطورات مهمة جعلت العالم العربي يهتم بتخومه أكثر بكثير مما ينظر لنفسه . وأهمها الصراع في القرن الافريقي والثورة الايرانية . هذا الاهتمام أتى في الوقت الذي حلت فيه علاقات «التضامن» مكان مشاريع «الوحدة» فأذابت جزءاً مهماً من التماسك الداخلي للمشروع العروبي . وكان هذا هو العنصر المؤثر الثالث باتجاه انخفاض حدة التمايز بين الانتماء إلى مشروع وحدوي عربي والانتماء إلى اطار جيو – سياسي اقليمي شرق أوسطي . وقد لعبت سياسة السادات تجاه اسرائيل وأحداث ايران في هذا المضمار الدور «النظامي» نفسه ، فالأولى كالثانية ، وقد ادتا إلى ادخال عنصر غير عربي بشكل أوثق في شؤون المنطقة : اسرائيل من جانب وايران من جانب آخر (من دون تقييم خلقي في هذه الملاحظة) .

٢ – هناك أيضاً نمو متزايد لما اسميناه سابقاً «موازين القوى المحلية» أو «النظم الاقليمية الفرعية» وهذا التطور يحدث ايضاً على حساب التوجه الوحدوي العربي . ما معنى ذلك ؟ لقد أدى التيار القومي إلى مماثلة شبه أوتوماتيكية في أذهان الذين ساروا فيه بين وضع أي موقع وآخر «من المحيط إلى الخليج» . والواقع أن المرحلة الحالية تشهد اهتماماً واضحاً لدى عدد كبير من الدول العربية بمحيطها المباشر أكان هذا عربياً أم لا . والواقع أن هذا الاهتمام لم يكن معدوماً في المرحلة السابقة إلا أنه اليوم يغلب بشكل واضح على التطلعات الوحدوية الشاملة . فمن جهة ، من السهل ملاحظة شدة اهتمام دول المغرب بميزان القوى المحلي القائم هناك والذي كان

يغذيه سابقاً الصراع الجزائري – المغربي وأمست اليوم الصحراء الغربية نقطته المحورية إذ تمس دولتيه الكبريين بالاضافة إلى كل من تونس وموريتانيا والبوليساريو عدا عدد من الدول الافريقية الملاحقة. وفي الوقت الذي تخفف مصر من التزاماتها ازاء الصراع مع اسرائيل، وفي الوقت الذي نراها شبه غائبة عن مسارح أساسية كالأزمة اللبنانية، من السهل الانتباه إلى مدى اهتمامها، بشكل أو بآخر بمحيطها المباشر: فهي في تنسيق دؤوب مع السودان وفي صراع مع الجماهيرية الليبية ومتدخلة في التشاد وعلى صلة بالصومال. أما في شبه الجزيرة والخليج، فالأحداث الايرانية وحرب اليمن غير المنتهية والسياسة السعودية الأثقل وزناً تبعد أنظار ابناء هذه المنطقة عن تطور الصراع مع اسرائيل أو عن أحداث لبنان. وفي «الهلال الخصيب» الاهتمام «المحلي» واضح في تركيز دولة مثل سورية على علاقاتها بكل من العراق والأردن ولبنان والفلسطينيين، بشكل يختلف جوهرياً عن علاقاتها بالدول العربية الأخرى. هل هو انتصار الجغرافيا؟ ربما، ولكن الواضح أن العالم العربي الذي زاغت حدوده الخارجية قد فقد في الآن ذاته قدراً كبيراً من تماسكه الداخلي وأعاد تقسيم نفسه على أساس تجمعات «محلية» مرتبطة ولا شك بالجو العربي العام، ولكنها متشددة على المسائل الأقرب، جغرافياً، لها. وتترافق هذه النزعة مع محاولات لدى عدد من الدول لانشاء زعامات محلية في غياب الزعامة العربية الشاملة التي شكلتها مصر لعقد خلا. ومن الدول الأقرب إلى هذا المثال، كل في جوارها المباشر، السعودية ومصر والثنائي السوري/العراقي المائل نحو التقارب والثنائي المغربي/الجزائري الذاهب حتى الآن باتجاه التصادم.

٣ – من الاقليمي إلى المحلي إلى الداخلي وهو المستوى الثالث في التحليل. لقد شهدت مرحلة السبعينات عدداً من محاولات التقارب بين الدول العربية كما شهدت محاولة توحيدية حتى الآن ناجحة نسبياً هي الامارات العربية المتحدة. غير أن هذه المحاولات تبقى الاستثناء إذ انه من الواضح أن التيار العام شهد نمواً في الانعزالية القائمة على الحدود الحالية. هناك طبعاً المثال المصري المعروف والمستشهد به باستمرار وهو نتيجة للنهج الساداتي في مرحلته الحالية (فالنهج الساداتي ليس انعزالياً بطبيعته بل كنتيجة لاختياراته السياسية). ولكن الأمثلة الأخرى متشابهة. فدول الخليج مهتمة بالمحافظة على ثرواتها وبتنمية اقتصادها القطري. وهناك ولا شك شعور جديد بالانتماء إلى الدول الحالية يتمثل في هوية معترف بها دولياً وفي جواز سفر واجازة سوق.

٤ – برزت ضمن الدول القائمة اتجاهات انفصالية (او انعزالية بالمعنى الأضيق) أشد حدة وأقل خفراً. ودون الاهتمام هنا بمدى شرعية هذه التحركات، لا بد من ذكرها. فالأكراد يعيدون تحركهم. وفي الوقت الذي انتهت فيه حركة البرزاني أعطتهم الثورة الايرانية آمالاً جديدة. وفي لبنان، نرى الوضع واضحاً بشكل لا يجبرنا على الاسترسال، أما في جنوب السودان فان الهيمنة الاثيوبية المتزايدة تشجع ولا شك على قيام تحرك جديد. وهناك عدد من الدول العربية الأخرى حيث تجري احداث طائفية وفئوية في غاية الخطورة وهي تهدد

السلطة القائمة وتشكل لها هموماً متزايدة. وتشير محصلة ردود الفعل العربية على الحرب الأهلية اللبنانية إلى مدى قدرة المجموعة العربية على الرد الملائم على هكذا تحركات.

هذه المؤشرات تحملنا على القول بأنه في الوقت الذي تعيش فيه الفكرة العروبية أزمة بنيوية يمر العالم العربي بأحد أبرز مراحله غير «النظامية»، أي غير القائمة على ترابط واضح بين الأعضاء المكونة له أولاً والشديدة التأثر بمحيطه المباشر ثانياً. هاتان العلامتان تبعدان عن الأفق القريب امكانية احياء لشيء مشابه للتيار القومي خلال الخمسينات. وإذا كان من الممكن التنبؤ بشيء في هذا المضمار فرأينا أن تجربة الخمسينات قد ولت وأن فترة «التضامن» ما كانت لتدوم طويلاً وأن المرحلة المقبلة هي تلك المتميزة بتقارب عربي من نوع جديد، يسبقه بالضرورة حسم أوضح لميازين القوى السياسية الداخلية في الأقطار العربية الرئيسية على أساس وطني وطبقي على السواء. ولا شك على مدى تمسك القوى التقدمية القطرية بالوحدة الوطنية في مرحلة التفتيت التي نمر بها اليوم معيار مناسب للحكم على توجهها الوحدوي. فنحن لم نعتقد يوماً أن الحروب الأهلية الداخلية يمكن لها أن تخدم يوماً هدف الوحدة ولكن هذه قصة أخرى...

آذار – مارس ١٩٧٩

المراجع

(١) Mohamed Hassanein Heikal, " Egyptian Foreign Policy" in **Foreign Affairs** Vol. 56, Nº 4 (July 1978) pp 714 - 727

(٢) Marcel Merle , **Sociologie des relations internationales,** 2º ed, Dalloz, Paris, 1976 p.116

(٣) Joseph Frankel, **International Politics, conflict and Harmony** Pelican 1973,p.40

(٤) Morton Kaplan, **System and Process in International Politics** p.4

(٥) M.B. Nicholson and P.A. Reynolds, " General Systems, the International system, and the Eastonian Analysis " pp. 12,14,21

(٦) D. Easton, **Analyse du systeme politique**

(٧) Philippe Braillard **Theorie des systemes et relations internationales,** Bruxelles, Bruylant,1977, 213 p.

(٨) Raymond Aron, **Paix et guerre entre les Nations,** Calmann - Levy, Paris, 794 p.

(٩) Nikki Keddie, **" Is there a Middle East?" in International Journal of Middle East Studies.**

(١٠) Ralph Magnus, **Documents on the Middle East** Washington AEI, 1969, p.1

(١١) Cantori, Spiegel, **The International Politics of Regions.**

(١٢) M. Hudson, "The Middle East " in Rosenau, Boyd (ed). **World Politics, an introduction** pp 466 - 500

(١٣) Philippe Braillard, op. cit, p. 132

(١٤) Cantori, Spiegel op.cit pp 6 - 7 and 20 - 37

(١٥) M. Hudson, op. cit.

(١٦) I.W. Zartman, " Africa as a Subordinate State System in International Relations" in **International Organization** 1967/21 pp 545 - 564.

(١٧) Y. Evron, **The Middle East: Nations, Superpowers and Wars.**

(١٨) M. Kerr, **The Arab Cold War.**

(١٩) A.R. Sanhoury, **Le Califat: son evolution vers une Societe des Nations Orientales,** Paris, Maisonneuve, 1962.

M. Berketullah,**le Khalifat,** 1924 - Genève.

(٢٠) Fouad Ajami, " The End of Pan - Arabism " in **Foreign Affairs Vol 57 Nº 2 (Winter 1978/79) pp 355 - 373.**